National Coalition of Syrian Revolution and Opposition Forces

الائتلاف الوطني لقوى الثورة و المعارضة السورية

الأمانة العامة

قسم الترجمة

أبرز ما ورد في مراكز الأبحاث والدراسات العالميّة

تقرير أسبوعي

فهرس المحتويات

كيف قام الأسد بتجنيد الكارثة لصالحه 2
فورين أفيرز 2
رحلة الأسد الثانية للإمارات تسرع "تخفيف العزلة" 5
نيويورك تايمز 5
كيف أنعشت أموال الأمم المتحدة النظام السوري؟ 7
فايننشال تايمز 7
سوريا ومستنقع المساعدات منذ اثني عشر عاماً 10
سيريا دايركت 10
الخطة العربية لسوريا تضع الولايات المتحدة وأوروبا في مأزق 16
موديرن دبلوماسي 16
خطة عربية لإبعاد سوريا عن إيران وما تفرضه على الولايات المتحدة وأوروبا 20
ريسبونسبل ستيتكر افت 20
وساطة روسية في التقارب بين النظام السوري والسعودية 23
وول ستريت جورنال 23
الهجمات على القوات الأميركية بسوريا تعكس سياسة واشنطن المضطربة بالشرق الأوسط 25
ناشونال إنترست 25
الدولة العميقة لإيران في سوريا 27
وول ستريت جورنال 27
إيران تريد انفراجا في العلاقات مع جيرانها ولكن ليس مع أمريكا 29
إيكونوميست 29

ملاحظة: جميع الآراء والمواد الواردة في هذا التقرير تُعبر عن رأي كاتبها أو ناشرها فقط

كيف قام الأسد بتجنيد الكارثة لصالحه

فورين أفيرز

جيرميك كونينديك و جيسي ماركس

(اللغة الإنجليزية) 21 آذار 2023

خلاصة المقال: واشنطن والغرب تخلّيا عن مساعدة السوريين للخلاص من مجرم اسمه الأسد

انتقدت صحيفة "فورين أفيرز" الأمريكي محاولة بشار الأسد استغلال كارثة الزلزال لتعويم نفسه من جديد عبر تحويل المأساة إلى سلاح، مشيراً إلى أن العالم يستطيع مساعدة ضحايا كارثة الزلزال بدون تقوية الأسد.

وقال الموقع في مقال تحليلي لكلٍ من جيرميك كونينديك، وجيسي ماركس، إن الزلزال الذي ضرب سوريا الشهر الماضي فاقم من معاناة السوريين والأزمة الإنسانية بعدما تسبب بتشريد وقتل الآلاف، فيما هدد بتغيير ميزان القوة بطريقة لم يتوقعها أحد.

على الغرب النأي بنفسه عن الأسد

وأكد الموقع أن عدم تقديم مساعدات ضخمة لسكان شمال سوريا الذين يعيشون في مناطق المعارضة بطريقة تساعد على التعافي من آثار الكارثة وإعادة بناء حياتهم، فإن الميزان قد ينحرف لصالح نظام الأسد، لذلك يجب على الدول المانحة التأكيد أنهم لن يكونوا متواطئين في محاولات الأسد لاستخدام جهود التعافي لصالحه، حيث طالما استغل الأسد المساعدات الإنسانية كسلاح في الحرب واستعان بأساليب لإجبار المعارضة على الاستسلام.

ورغم أنه لم يكن قادراً على تحقيق انتصارات في ساحة المعركة إلا أنه نجح في إجبار المدنيين في سوريا من خلال استراتيجية بعيدة المدى على "الركوع أو الجوع"، عبر حصار وقصف مستمر لمناطقهم والتحكم بمنافذ المساعدات الإنسانية حتى يستسلموا، وجرّب هذه الإستراتيجية في المراحل الأولى للحرب وقام بمحاصرة الأحياء والبلدات التي سيطر عليها المعارضون له وقصفهم من مناطق بعيدة وخنق المعابر الرئيسية لهم، وقادت هذه الأساليب التي لم تكن مكلفة للنظام إلى سحق المدنيين وسقطت معظم هذه المناطق في النهاية بيده.

استغلال الكارثة

ولجأ النظام بالتواطؤ مع روسيا إلى استخدام مجلس الأمن لمنع دخول المواد الإنسانية وحصرها في معبر واحد، وفرض على المجلس إجراءات معقدة لتجديد السماح للمؤسسات الدولية بنقل المواد الإغاثية إلى شمال غرب سوريا. وتمكنت روسيا والأسد من منع تدفق المساعدات الإنسانية وجعل الحياة لا تطاق لسكان المناطق التي تسيطر عليها المعارضة.

كما إن الزلزال منح النظام وروسيا فرصة للضغط على الجيوب المعارضة، لكن على المجتمع الدولي والمانحين عدم السماح لهما باستخدام الكارثة لصالحهما، خاصة أن الدعم أصبح لعبة في يد الأسد، ومع أن الدعم الإغاثي تدفق لتركيا بعد الكارثة، إلا أن ما وصل للمناطق المنكوبة في سوريا كان قليلاً، وما وصل تأخّر نظراً للأضرار التي حدثت بسبب الزلزال أو العراقيل التي وضعها الأسد .

وكان النظام قد رفض مرور المواد الإغاثية إلا عن طريقه، وبعد ضغوط دولية وشعور بأن هناك فرصة لإعادة التأهيل، وافق على معبرين من تركيا وبشكل مؤقت، لكن الموافقة جاءت بعد مرور المرحلة الحرجة من الإغاثة.

إلا أن هذا لم يغيّر من الواقع في شمال غرب سوريا أي شيء، إذ أدى هذا إلى وفاة المئات الذين كان بالإمكان إنقاذهم، فيما حاولت فرق الدفاع المدني أو الخوذ البيضاء إنقاذ ما تستطيع بدون جدوى نظراً لغياب المصادر والمعدات التي نشرت في الجانب الآخر من الحدود.

الحفاظ على الوضع القائم

وقالت الصحيفة إنه في الوقت الذي يعمل فيه المجتمع الدولي على مساعدة السوريين، فعليه التغلب على العقبات التي منعته من المساعدة المباشرة وإلا سيظل سكان المنطقة تحت رحمة كارثة ستخرج عن السيطرة .

وأعطت الكارثة النظام فرصة للإضرار بشمال سوريا بدون أن يسعى لحرب تقليدية أو التعرض لاتهامات بارتكاب جرائم حرب، وفاقمت الكارثة أزمة إنسانية في المنطقة، وشرّدت الملايين الذين يعيشون في مخيمات مؤقتة ويعتمدون على المساعدة الإنسانية، كما منحت الكارثة الفرصة للحفاظ على الوضع القائم ومفاقمة الدمار ومنع إمكانية التعافي للبنى التحتية.

ولفت الكاتبان إلى أن الغرب والولايات المتحدة تخليا عن جهود التوصّل لتسوية أو نقل للسلطة والذي يقتضي الإطاحة بالأسد، وفي الوقت نفسه، لا يريد الغرب منح الأسد نصراً حاسماً، ولا تزال النتيجة هي نزاع مجمد، يبتعد فيه منظور إزاحة الأسد عن السلطة، نظراً للدعم المستمر من روسيا والصين وإيران، ولكنه لا يستطيع استعادة المناطق الخارجة عن سيطرته بسبب غياب القوة الكافية، والنتيجة هي وضع سيئ لسكان الشمال السوري.

معضلة إعادة الإعمار

وأوضحا أنه في أي عملية إعادة إعمار يتم التعاون بين الحكومات أو المؤسسات الحاكمة والدول المانحة، وفي هذه الحالة لا توجد رغبة لدى حكومة سوريا بإعمار مناطق المعارضة إلا إذا كانت مجرد مقايضة من أجل إعمار مناطق مهمة له مثل حلب .

وتعدّ معضلة إعادة الإعمار جزءاً من مشكلة أوسع، فلا أحد في المجتمع الدولي راغب في تقوية عناصر متشددة في شمال سوريا، وفي الوقت نفسه لا يريدون دعم النظام لكي يحقق نصراً حاسماً، وفي غياب الدعم الشامل للإعمار في مناطق المعارضة وبمساعدة لا تتوقف من المجتمع الدولي، فالحل هو دعم الجماعات المدنيّة في المنطقة والتي عملت بموافقة تكتيكية من الجماعات المسلحة، وعلى الأمم المتحدة توفير المعرفة والمهارات واستغلال ما تم تحقيقه خلال عقد قبل كارثة الزلزال.

وعلى الأمم المتحدة أن تضغط باتجاه وقف إطلاق النار حتى لا تتأثر عمليات الإغاثة وكذا الإصرار على عدم تدخل النظام في مناطق المعارضة، وفي حالة رفض روسيا التعاون، فيجب على مجلس الأمن التحرك وإعادة النظر بالأسس القانونية لقرارات المجلس المتعلقة بالمعابر، وعلى الدول المانحة، الأوروبية وأمريكا والخليجية القيام بدورها من خلال التعهد بحزم مساعدات لشمال- غرب سوريا. (ترجمة: أورينت)

المصدر: فورين أفيرز

رحلة الأسد الثانية للإمارات تسرع "تخفيف العزلة"

نيويورك تايمز

فيفيان نيريم

(اللغة الإنجليزية) 19 آذار 2023

خلاصة المقال: قالت صحيفة "نيويورك تايمز" إن موجات التطبيع العربي مع نظام الأسد، لم تكتسب زخماً إلا حين بدأ التقارب بين الإمارات والنظام، عبر زيارتين أجراهما بشار الأسد إلى أبو ظبي.

واعتبرت الصحيفة الأمريكية في تقرير لها، أمس الاثنين، أن الزيارة الثانية التي أجراها الأسد للإمارات قبل أيام، هي مؤشر على الزخم المتزايد لإعادة الأسد للساحة الدولية بعد عقد من العزلة، مشيرةً إلى أنها قد تُسرّع من عملية "تخفيف العزلة."

وكان الأسد قد أجرى زيارة للعاصمة الإماراتية أبو ظبي، أول أمس الأحد، هي الثانية له بعد زيارة أجراها في 18 مارس/ آذار 2022.

وأظهرت صور نشرتها "رئاسة الجمهورية" في دمشق، أن أسماء الأسد زوجة بشار ترافقه في الزيارة، إضافة إلى وفد وزراي، وهي المرة الأولى التي تظهر فيها زوجته لجانبه في زيارة رسمية، منذ سنوات.

الزلزال و"دبلوماسية الكوارث"

وجاء في تقرير "نيويورك تايمز"، "رغم أنه (بشار الأسد) منبوذ في أجزاء كثيرة من العالم لإشرافه على قصف وتعذيب شعبه.. تم الترحيب بالأسد في العاصمة الإماراتية أبو ظبي، يوم الأحد، عبر إطلاق 21 طلقة بندقية كتحية."

وذكرت أن الموقف الأمريكي كان واضحاً خلال الزيارة الأولى التي أجراها الأسد للإمارات العام الماضي، حيث صرح المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية، نيد برايس، أن بلاده "تشعر بخيبة أمل وانزعاج عميقين من هذه المحاولة الواضحة لإضفاء الشرعية على بشار الأسد، الذي يظل مسؤولاً عن مقتل ومعاناة عدد لا يحصى من السوريين، وتهجير المزيد منهم."

في حين لم يصدر أي تعليق أمريكي رسمي على الزيارة الثانية، حتى لحظة إعداد التقرير، باستثناء "لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأمريكي"، التي قالت في تغريدة لها عبر "تويتر"، إن "بشار الأسد مجرم حرب ولا ينبغي أن يحصل على 21 طلقة تحية في زيارته لدولة."

وأضافت أن "التطبيع مع الأسد لن يجلب الاستقرار إلى الشرق الأوسط."

وقال مهدي دخل الله، سياسي ودبلوماسي من "حزب البعث" التابع للنظام، لصحيفة "نيويورك تايمز" عبر الهاتف: "بالنسبة للإمارات والدول العربية الأخرى، فإن هذا اعتراف بالواقع الجديد لسورية، بمعنى أنه لم يعد من الممكن القضاء عليها."

وأضاف أن زيارة أبو ظبي هي "تأكيد على عودة سورية لدورها"، مردفاً أنها "ما زالت في أولى خطواتها، لكنها بدأت."

واعتبر التقرير الأمريكي أن الزلزال الذي ضرب سورية في فبراير/ شباط الماضي، دفع الأسد إلى ضوء "أكثر ليونة لدبلوماسية الكوارث"، ما سمح له بالتقدم أكثر نحو ترسيخ موقع في المنطقة.

وتجلى ذلك من خلال زيارات عربية "غير مسبوقة" لدمشق، ضمت وزراء خارجية مصر والأردن والإمارات، إلى جانب وفود عربية برلمانية.

(ترجمة: السورية)

المصدر: نيويورك تايمز

كيف أنعشت أموال الأمم المتحدة النظام السوري؟

فايننشال تايمز

(اللغة الإنجليزية) 19 آذار 2023

خلاصة المقال: نشرت صحيفة "فايننشال تايمز" البريطانية تقريرا سلطت من خلاله الضوء على "الفشل" الذريع للأمم المتحدة في شمال سوريا بعد الزلزال المدمر الذي حدث الشهر الماضي، وهو ما يفضح علاقاتها المتشابكة مع نظام دمشق، والتي تضمنت تعيين ابنة رئيس المخابرات السورية في مكتب وكالة إغاثة.

وقالت الصحيفة، في تقريرها الذي ترجمته "عربي21"، إن بطء وصول المساعدة الدولية إلى مناطق المعارضة الفقيرة في سوريا بعد الزلزال، وهو ما اعترفت به شخصيات بارزة في الأمم المتحدة، يؤكد كيف يستخدم نظام الرئيس بشار الأسد المساعدات الإنسانية لخدمة مصالحه، كما كشفت هذه الأحداث النقاب عن الطرق التي تُجبَر بها الأمم المتحدة ومنظمات الإغاثة الأخرى على تقديم تنازلات تعود بالنفع على رئيس النظام السوري وشركائه، وفقًا لخبراء الإغاثة والأشخاص العاملين في هذا القطاع.

وذكرت أنه وفقا لأربعة أشخاص على دراية بالمسألة، تعمل ابنة حسام لوقا، رئيس المديرية العامة للمخابرات السورية - الذي فرضت عليه الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة عقوبات بسبب انتهاكات حقوق الإنسان - في مكتب الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ التابع للأمم المتحدة في دمشق. وفي شأن ذي صلة، أوضح المتحدث باسم الوكالة أن الأمم المتحدة لا تكشف عن معلومات شخصية عن الموظفين، مؤكدًا أن "جميع الموظفين يتم تعيينهم وفقًا لعمليات التوظيف الصارمة."

وبحسب الصحيفة؛ فقد أكدت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن ابنة لوقا، عملت في صفوف اللجنة الدولية للصليب الأحمر في السابق، رغم نفيها تعاملها مع ملفات حساسة للمعتقلين. وأظهرت الوثائق التي تم تسريبها في سنة 2016 أن الأمم المتحدة وظفت في السابق أقارب لمسؤولين رفيعي المستوى في النظام. وفي هذا السياق؛ أوضح أحد عمال الإغاثة المقيمين في الشرق الأوسط: "لا يمكنني إخبارك بعدد المرات التي دخل فيها مسؤول حكومي سوري إلى مكاتبنا وأجبرونا على توظيف مرشحيهم."

وأضافت أن ممارسات التوظيف تشير إلى أن وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية العاملة في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة قد توظف أقارب للموالين للنظام ضمن فرق عملها، والتي يقول الخبراء إن لها "تأثيرا مخيفا" على بعض الموظفين المحليين، كما توصلت الوكالات إلى حلول وسط مع النظام بشأن المسائل التشغيلية الأساسية. وتدفع الأمم المتحدة ملايين الدولارات - 11.5 مليون دولار في سنة 2021، أو 81.6 مليون دولار في المجموع منذ سنة 2014، وفقًا لبياناتها الخاصة - لموظفيها للإقامة في فندق فور سيزونز الذي يقع في دمشق، المملوك في الأغلب لرجل الأعمال سامر الفوز الذي فرضت عليه الولايات المتحدة عقوبات في سنة 2019 بسبب علاقاته المالية مع الأسد.

ولفتت الصحيفة إلى أن النظام يمتص ملايين الدولارات من المساعدات الإنسانية من خلال إجبار وكالات المعونة الدولية على استخدام سعر صرف رسمي غير مناسب، في ظل تنامي شعبية الأسواق الموازية على نطاق أوسع. ويقول الخبراء إن الأموال التي تُجمع بهذه الطريقة تُستخدم لدعم الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي. ومنذ أن بدأت الليرة السورية في التراجع في 2019، قالت الأمم المتحدة إنها طالبت بتعزيز سعر صرف للمساعدات الدولية، والذي لم يوافق عليه إلا في ثلاث مناسبات.

ونوهت إلى أن تاريخ التعاون بين الحكومة السورية وجماعات الإغاثة يعود إلى بداية الحرب في البلاد في سنة 2011؛ حيث زادت الأمم المتحدة والوكالات الدولية من وجودها في البلاد، متوقعة سقوط الأسد. لكن قوات الأسد صمدت، واستعادت في نهاية المطاف السيطرة على معظم البلاد، بدعم عسكري من قبل روسيا وإيران. ومع ذلك، لم يتم إعادة التفاوض بشأن الامتيازات التي قدّمتها وكالات الإغاثة.

وتجدر الإشارة إلى أن مجموعات الإغاثة استجابت على مر السنين لمطالب النظام وضغطه المسلط عليها خوفًا من فقدان الوصول إلى المناطق المتضررة ومن أجل استمرار تدفق المساعدات الإنسانية. ويشير هذا إلى المعضلة الأخلاقية التي يواجهونها والتي أجبرتهم إما على الخضوع لقواعد الحكومة أو عرقلة جهودهم لمساعدة السوريين المحتاجين.

ونقلت الصحيفة عن مصادر سورية وعمال إغاثة وخبراء قولهم إن "هيئات الأمم المتحدة وجماعات الإغاثة مطالبة بالشراكة مع الوكالات التابعة للحكومة على غرار الهلال الأحمر العربي السوري، الذي يديره مساعد الأسد، خالد حبوباتي، والأمانة السورية للتنمية، التي أسستها أسماء الأسد، زوجة الرئيس، والتي لا تزال تتمتع بنفوذ كبير على عملياتها."

وعلى الرغم من أن الهلال الأحمر العربي السوري يعتبر الشريك الرئيسي للأمم المتحدة في سوريا ويمتلك سلطة واسعة على المنظمات غير الحكومية الدولية، لكن ينبغي أن تحظى جهوده، مثل جميع برامج المساعدة في سوريا، بموافقة لجنة حكومية مع مدخلات من مختلف الوزارات وفروع المخابرات، ناهيك عن موافقة إضافية من جهاز أمن الدولة، وهو ما يبين أن النظام يلعب دورًا كبيرًا في توجيه جهود المساعدة. في هذا الصدد، توضح مجموعات الإغاثة أن الحصول على هذه التصاريح يمثل عقبة كبيرة أمام عملهم.

وتابعت الصحيفة قائلة إن ما يقرب من ربع أكبر 100 جهة موردة مدرجة على أنهم يتلقون أموال مشتريات من الأمم المتحدة بين 2019-2021 كانوا شركات إما خاضعة لعقوبات من قبل الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي أو المملكة المتحدة، أو مملوكة لأفراد خاضعين للعقوبات، وفقًا لتقرير شارك في تأليفه كرم شعار، وهو خبير اقتصادي سياسي في معهد الشرق الأوسط.

وخلص التقرير ذاته إلى أن إجراءات الشراء لوكالات الأمم المتحدة لا تتضمن معايير حقوق الإنسان، مما يجعلها عرضة لمخاطر من شأنها أن تضر بسمعتها وتورطها في تمويل الجهات المسيئة. من جانبها، أوضحت الأمم المتحدة أن "كيانات الأمم المتحدة في سوريا لا تتعاقد مع أي شركات أو أفراد مدرجين في قوائم العقوبات الدولية"؛ مشيرة إلى أن "ملكية الشركات من قبل الأفراد المتورطين في انتهاكات حقوق الإنسان أو الجرائم الكبرى الأخرى تمثل سببًا للأمم المتحدة لاستبعاد بعض البائعين"، وشددت الأمم المتحدة على "تبنيها ممارسات أكثر صرامة منذ فترة، مؤكدة أنها أنهت بعض العقود."

وأكدت الصحيفة على أنه خلال 12 سنة من الصراع؛ وُزعت مليارات الدولارات من المساعدات عبر منظمات مثل الأمم المتحدة. في هذا السياق؛ وأشار عامل إغاثة سابق في دمشق إلى أن سيطرة النظام على قطاع المساعدات كانت بمثابة "سر مكشوف". والجدير بالذكر أن الناجين من الزلزال في مناطق شمال غرب سوريا التي تسيطر عليها جماعات معارضة وتركيا، التي تدعم المعارضة، اضطروا إلى إخراج العائلات من تحت الأنقاض، نظرا لعدم وصول مساعدات دولية.

ووفقًا لتقارير منفصلة صادرة عن ناتاشا هول، الزميلة الأولى في برنامج الشرق الأوسط في مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، وهيومن رايتس ووتش؛ يُقيد نظام الأسد بشكل روتيني الوصول إلى المناطق المتضررة، ويحوّل المساعدات إلى مجتمعاته، ناهيك عن مضايقته لمسار عمل موظفي المنظمات غير الحكومية.

وأوردت الصحيفة أن تدفق الأموال والمساعدات إلى سوريا منذ الزلزال، الذي أودى بحياة ما يقرب من 6 آلاف شخص في سوريا، وما يصل إلى 46 ألفا في تركيا المجاورة، أدى إلى زيادة المخاوف بشأن براعة النظام في استغلال نقاط ضعف شعبه لخدمة مصالحه. وأشار الخبراء إلى حالات لتقييد جهود الإغاثة أو عند نقاط التفتيش النظامية والقوافل المتوجهة إلى شمال غرب أو شمال شرق سوريا.

واختتمت الصحيفة التقرير، بما قالته إيما بيلز، الزميلة غير المقيمة في معهد الشرق الأوسط، من أنها "تخشى أن تستغل دمشق الأضرار الناجمة عن الزلزال لهدم الممتلكات في المناطق المتنازع عليها ومصادرة أراضي الأشخاص الذين تعتبرهم معارضين"، وأكدت هول أن دمشق "نجحت مرة أخرى في تحويل اهتمام العالم بمعاناة شعبها إلى وسيلة لجني الأرباح". (ترجمة: عربي 21)

المصدر: فايننشال تايمز

سوريا ومستنقع المساعدات منذ اثني عشر عاماً

سيريا دايركت

أليثيا مدينا

(اللغة الإنجليزية والعربية) 22 آذار 2023

نص المقال: يلخص فشل المجتمع الدولي في مساعدة مئات العالقين تحت الأنقاض، شمال غرب سوريا، في الأيام الأولى لزلزال السادس من شباط/ فبراير الماضي، مكامن خلل ملف المساعدات في سوريا، البلد التي مزقتها الحرب لأكثر من عقد.

في الأسبوع الماضي، ومع احتفاء السوريين بالذكرى السنوية الثانية عشرة للثورة السورية، التي انطلقت في أذار/ مارس 2011، أصدرت لجنة التحقيق الأممية المعنية بسوريا تحقيقاً توضح فيه سبب إخفاق الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والحكومة السورية وأطراف النزاع الأخرى في "إتاحة وتسهيل إيصال المساعدات المنقذة للحياة" إلى شمال غربي البلاد عقب الزلزال.

كانت استجابة الأمم المتحدة، بموجب كل المعايير، بطيئة متلكئة. على مدى عدة أيام، لم تدخل أي معدات إنقاذ أو مساعدات خاصة بالزلزال إلى شمال غرب سوريا، كانت خلالها فرق الاستجابة المحلية الأولية تسابق الزمن لإنقاذ الأرواح، التي يمكن إنقاذها، بأسرع ما يمكن، فيما

انتظرت الأمم المتحدة أسبوعاً إلى أن وافق بشار الأسد على فتح معبرين حدوديين إضافيين إلى الشمال الغربي، لتتضاءل فرص العثور على ناجين .

وفي تلك الأثناء، حالت الحكومة السورية والجهتان اللتان تسيطران على شمال غرب سوريا -الجيش الوطني السوري المدعوم من تركيا وهيئة تحرير الشام- دون وصول قوافل المساعدات إلى مناطق سيطرتهما.

في الذكرى السنوية الثانية عشرة للثورة السورية، التي أفضت إلى صراع، ارتفع عدد أولئك الذين هم بأمس الحاجة إلى مساعدات إنسانية داخل البلاد أكثر من أي وقت مضى، بواقع 15.3 مليون من أصل 22.1 مليون نسمة .

منذ استعاد الأسد السيطرة على معظم أنحاء سوريا، وقعت البلاد في دوامة الانهيار الاقتصادي، وهو خامس أكبر متلق للمساعدات الإنسانية في العالم. ورغم أنّ وكالات الأمم المتحدة هي الجهات الرئيسية المعنية بتسهيل إدخال المساعدات، غير أنها أخفقت إخفاقاً ذريعاً في تأدية دورها على مدى الاثنتي عشرة سنة الماضية، بحسب خبراء.

رضوخ الأمم المتحدة للأسد

عندما بدأ الصراع في سوريا، كثّفت الأمم المتحدة وجودها في دمشق. كان من المفترض أن تكون مهمة قصيرة قائمة على افتراض السقوط العاجل للأسد. غير أن الأسد عزز سلطته واحترف على مدى الاثني عشر عاماً فن سحب المساعدات الدولية وتحويل مسارها إلى المقربين من نظامه.

"أتقن النظام السوري التلاعب بالأمم المتحدة والتحكم بكل نشاط صغير يحدث في كل بلدة أو قرية تحت سيطرته أو نفوذه. وهذا ما أضعف قدرة الأمم المتحدة على الذود عن نفسها"، قال تشارلز ليستر، مدير برنامج سوريا في معهد الشرق الأوسط، لـ"سوريا على طول"، مشيراً إلى أنه "تم المساومة على حيادية الأمم المتحدة من قبل النظام، وأسهم في ذلك تصميمها الأعمى على إبقاء مركزها في دمشق مهما كان الثمن."

سرعان ما تبخر مفهوم المساعدات المحايدة وغير المتحيزة في سوريا، بحسب كارستن فيلاند، مستشار أممي سابق للعملية السياسية، التي تتولاها الأمم المتحدة في جنيف، ومؤلف كتاب "سوريا وفخ الحياد". "كان على الأمم المتحدة والوكالات الأخرى تقديم التنازلات طوال هذه السنوات، بخصوص من تصل إليهم. لم يكونوا بالضرورة الأشخاص الأشد احتياجاً، وإنما من يسمح النظام بإيصال المساعدات [إليهم]"، كما قال لـ"سوريا على طول."

"أثبتت [الحكومة السورية] مدى براعتها في التلاعب بالمساعدات الإنسانية"، على حد قول سارة كيالي، محامية مختصة في حقوق الإنسان، واصفة موقف الأمم المتحدة بـ"المُنصاع علانيةً" لدمشق. وأضافت في حديثها لـ"سوريا على طول": "فشلت الأمم المتحدة في الإفصاح للحكومة السورية عن مدى حاجتها للشفافية وإمكانية الوصول وتوخي الحرص اللازم بمسألة حقوق الإنسان، وهذا ما لم يحدث بتاتاً خشية أن تفقد سبل الوصول والتمويل."

في جميع الصراعات، يتعين على العاملين في المجال الإنساني التوصل إلى حلول توافقية مع الجهات الإشكالية من أجل إيصال المعونات إلى من يحتاجها، لكن "مدى استعداد الأمم المتحدة للإذعان لضغوط النظام، يجعل سوريا واحدة من أكثر الأمثلة تطرفاً"، بحسب ليستر. "إن مدى [نفوذ] نظام الأسد وتعقيده والسياسة الممنهجة لاستغلال المساعدات الدولية أمرٌ لافت في الحالة السورية"، وفق ما أكدّ فيلاند.

في الصراع اليمني، حينما حاول الحوثيون، عام 2019، أن "يُملوا على وكالات الأمم المتحدة أين يمكنهم أو لا يمكنهم تقديم المساعدات، قال برنامج الأغذية العالمي مباشرةً وعلى العلن أننا سنسحب جميع عملياتنا من اليمن، إن استمر هذا"، وفق ما أوضحت كيالي. بينما في سوريا، عندما حدث سيناريو مماثل، "كان يتم التكتم على كل ما يحدث وتتظاهر وكالات بعدم حدوث أي شيء."

منذ عدة سنوات، تندد منظمات حقوقية ومراكز أبحاث باستخدام دمشق للمساعدات كسلاح، ولطالما حرم النظام من يُنظر إليهم على أنهم معارضيه من المساعدات، وحوّلها إلى المقربين منه. في عام 2020، حوَّل النظام 51 سنتاً من كل دولار مقدّم كمعونة من الأمم المتحدة إلى غير ما خُصص إليه، بفضل سعر الصرف المتلاعب به

وفي تشرين الأول/ أكتوبر الماضي، خلصت أول دراسة ذات منهج نوعي، تبحث في أبرز مئة مُورِّد للأمم المتحدة في سوريا، عامي 2019 و2020، إلى أن 47% من تمويل المشتريات مُنِح لأفراد لهم ارتباط بشخصيات في النظام السوري وأجهزته الأمنية والميليشيات التابعة له. "ربع ما تُنفقه الأمم المتحدة تقريباً [68 مليون دولار] يذهب إلى موردين يخضعون لعقوبات من قبل نفس الدول التي تُرسِل الكثير من تلك المساعدات الإنسانية: الدول الغربية"، قال الدكتور كرم شعار، باحث مشارك في الدراسة، ومحلل اقتصادي سوري.

من أبرز الأمثلة على دور الأمم المتحدة المُنقاد في سوريا "تسليم رئيس برنامج الأغذية العالمي العملات الذهبية والسيارات لمسؤولي النظام، وتعيين أشخاص تابعين للنظام كموظفين للأمم المتحدة في سوريا"، بحسب شعار.

على سبيل المثال، عينت منظمة الصحة العالمية زوجة فيصل مقداد، نائب وزير الخارجية السوري [مستشارةً في المنظمة]، كما وظف صندوق الأمم المتحدة المركزي لمواجهة الطوارئ (CERF) ابنة حسام لوقا، رئيس إدارة المخابرات العامة في سوريا .

لتحصين ممارسات الشراء من منظور حقوق الإنسان، أصدر "البرنامج السوري للتطوير القانوني" ومنظمة "هيومن رايتس ووتش" دليلاً للأمم المتحدة في كانون الثاني/ يناير. واستجابة لذلك، ذكرت الأمم المتحدة أنها اتخذت خطوات تصحيحية وأنشأت آلية حوار إقليمي: منتدى لوكالات الأمم المتحدة والدول المانحة لمناقشة المخاطر المحيقة بحقوق الإنسان.

لكن، كيالي وشعار غير مقتنعين بتأثير هذه التدابير. "رأينا مبادرة الأمم المتحدة على أعلى المستويات، لكننا لم نر هذا يتجسد في الواقع"، وفقاً لكيالي. وقال شعار "لو كانوا صادقين بشأن هذه الخطوات، لجعلوا الخطوات التصحيحية متاحة للملأ. لكنهم لم يجعلوها كذلك."

إحدى المساومات، التي تقدمها بعض وكالات الأمم المتحدة، هي أن تتحاشى التطرق المباشر إلى ما ترتكبه دمشق من انتهاكات لحقوق الإنسان، مثل التعذيب والاختفاء القسري والاعتقالات التعسفية، وفقاً لكيالي. "يركز قطاع الحماية بشكل أساسي على العنف القائم على النوع الاجتماعي وحماية الطفل، ولم يتم تغطية غير ذلك بالطريقة التي يجب تغطيتها في سوريا، وهذا فشل كبير"، مضيفة: "أنت تعمل في منطقة لا يمكنك فيها حتى استخدام عبارة حقوق الإنسان، ولا يمكنك الوصول إلى المحتجزين، ولا تسليط الضوء على هذه القضايا – وهذا أحد أكبر الإخفاقات."

لم تستخدم الأمم المتحدة نفوذها للتعامل مع حكومة دمشق، وفق إجماع الخبراء والمحللين الذين تحدثوا لـ"سوريا على طول". "إنهم يتعرضون للتنمر من قبل النظام ومع ذلك لا تستثمر الأمم المتحدة ما تملكه من نفوذ، رغم أنها تمسك بزمام الموارد التمويلية"، بحسب شعار .

في مناطق النزاع، تحتاج الأطراف المتحاربة إلى "تدفق المساعدات الإنسانية، وتريد تفادي الجوع أو المجاعة أو سوء التغذية لأن ذلك سيؤثر على قدرتها في السيطرة على تلك المناطق"، وفق ليستر، لكن "الأمم المتحدة وهبت نفوذها للنظام، وفي هذا انتهاك لكل مبدأ ينبغي أن يحكم كيفية تقديم المساعدات الإنسانية"، كما أضاف.

بدلاً من التفاوض الحالي "على غرار الإقطاعيات"، الذي تفاوض فيه كل وكالة للأمم المتحدة على حدة، "كان بإمكان الأمم المتحدة استخدام نفوذها بشكل أفضل منذ البداية، بتقديم جبهة متحدة"، وفقاً للكيالي.

المساعدات العابرة للحدود والسيادة

في عام 2014، صوَّت مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على إنشاء آلية مساعدات عابرة للحدود تخوِّل وكالات الأمم المتحدة إيصال المساعدات إلى سوريا عبر أربعة معابر حدودية. ولكن بحلول عام 2021، استخدمت روسيا والصين حق النقض (الفيتو) لتقليص المعابر المعتمدة إلى معبر واحد، وهو معبر باب الهوى، الذي يصل بين محافظة إدلب وتركيا.

وفي الوقت الحالي، يتعين على مجلس الأمن تجديد التفويض كل ستة أشهر، وهي دورة تجعل الجهات الفاعلة الإنسانية محكومةً بأفق محدود وتترك عمليات إيصال المساعدات الحدودية تحت تهديد مستمر .

"هم غير متأكدين من إمكانية تجديد وصولهم إلى الشمال الغربي أم لا... وهذا يجب أن يكون سبباً لتنحّيهم عن العمل مع الأمم المتحدة والتوجه بدلاً من ذلك للعمل مباشرةً مع الجهات الفاعلة على الأرض في الشمال الغربي"، وفقاً لشعار .

لزوم تجديد الآلية بانتظام جعل منها ورقة مساومة لا تقدر بثمن بالنسبة لروسيا، الداعم الرئيسي للأسد. "من غير المبرر في القانون الدولي والإنساني القول: نسمح لك بعبور الحدود لستة شهور أخرى، ولكن نريد مزيداً من إعادة الإعمار"، بحسب فيلاند، معتبراً أن عمليات إيصال المساعدات الإنسانية يُفترض أن تكون غير مشروطة، وألا يتم مقايضتها بمنافع أخرى."

بعد زلزال السادس من شباط/ فبراير، دعا الأسد وحلفاؤه -كما دأبوا لسنوات- إلى إيصال المساعدات المقدّمة استجابة للكارثة عبر خطوط التماس، وتجميع المساعدات في دمشق وتسليمها إلى المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة، غير أن لخطوط التماس سجل حافل بعرقلة المساعدات، ولطالما حرمت دمشق المناطق الخارجة عن سيطرتها من المساعدات .

أثار الفشل الذريع في إيصال المساعدات إلى الشمال الغربي بعد الزلزال جدلاً قانونياً عمّا إذا كان هناك حاجة لتفويض مجلس الأمن أو إذن حكومة الأسد من أجل إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود.

"هناك أساس قانوني واضح جداً في القانون الإنساني الدولي، مفاده أنك لا تحتاج إلى قرار من مجلس الأمن لإيصال المساعدات، لاسيما حينما تكون السلطة المسيطرة على المنطقة -التي فيها حجم الاحتياجات كبير جداً- غير مستعدة أو غير قادرة على تقديم الموافقة على دخول المساعدات"، بحسب كيالي .

بحسب "المدرسة التقدمية" للقانون الدولي، "في ظل كارثة إنسانية هائلة، لا يمكن للبلد المضيف أن يمنع إمكانية الوصول هكذا ببساطة لأي سببٍ كان، ما يعني أن الوصول عبر الحدود متاح"، كما أوضح فيلاند. غير أن الأمم المتحدة تلتزم "بقراءة تقليدية للقانون الدولي، مرتكزة على المفهوم الصعب لسيادة الدولة، بحيث يُنظر إلى عمليات إيصال المساعدات الإنسانية على أنها انتهاك للسيادة"، وفق ما أضاف.

وأقرَّ ليستر بأن الأمم المتحدة أُنشِئت للعمل مع الحكومات ذات السيادة، غير أن انتظار الأمم المتحدة إذن الأسد لتقديم الإغاثة لمتضرري الزلزال عبر المعابر غير المصرَّح بها من قبل مجلس الأمن، يعود إلى التفسير "الصارم والمتصلب جداً" للسيادة من قبل الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس .

"لابدَّ من تقديم المساعدات الإنسانية في شتى أنحاء العالم، كلما وحيثما دعت الحاجة ولأي مجموعات سكانية يحتاجونها، بصرف النظر عن الظروف"، قال ليستر، لكن "الأمم المتحدة نفسها انتهكت هذه الحتمية الإنسانية."

شمال سوريا

يبدو مشهد المساعدات الإنسانية في الأجزاء الخارجة عن سيطرة دمشق مختلفاً وفقاً لديناميكيات السلطات الفعلية على أرض الواقع والمنهجية التي تعتمدها الجهات الدولية الفاعلة للتعامل معها. ليس لشمال شرق سوريا، الذي تحكمه إدارياً الإدارة الذاتية وتسيطر عليه قوات سوريا الديمقراطية المدعومة من الولايات المتحدة، معبراً مصرحاً به لإيصال المساعدات الأممية عبر الحدود.

بدلاً من ذلك، "تعتمد [سلطات الأمر الواقع] على طرق غير مباشرة" عبر الحدود، فضلاً عن "المساعدة القادمة من دمشق عبر خطوط التماس"، بحسب ليستر. وقالت كيالي" تمتلك المنظمات الإنسانية الدولية غير الحكومية، وغير التابعة للأمم المتحدة، إمكانية الوصول والتنسيق الذي يتيح لها العمل بشكل جيد". وفق ما أوضحت كيالي.

غير أن الوضع الإنساني في شمال غربي البلاد أشد بؤساً، إذ تسيطر هيئة تحرير الشام، على جزء كبير من إدلب وأجزاء من المحافظات المجاورة، بينما يسيطر الجيش الوطني السوري المدعوم من تركيا ومجموعات أخرى عاملة بالوكالة على شمال محافظة حلب.

"حدّ نفوذ هيئة تحرير الشام من مدى استعداد الحكومات الغربية لتقديم المساعدات الاستراتيجية الرامية لتحقيق الاستقرار والإنعاش المبكر، لكنه لم يحد من المساعدات الإنسانية"، كما أوضح ليستر. امتثالاً لإجراءات مكافحة الإرهاب، "تتوخى [المنظمات العاملة هناك] الحرص اللازم بطريقة أشد صرامة مما كان من الأحرى أن يكون منوطاً بالأمم المتحدة إزاء الحكومة السورية"، قالت كيالي.

وقال ليستر إن كبار مسؤولي الأمم المتحدة أخبروه أنَّ "ما واجهوه من تدخل أو تحويل مسار المساعدات [في شمال غرب سوريا] كان قليلاً مقارنة بمناطق النظام أو الشمال الشرقي، ويرجع ذلك أساسا إلى عِظَم الحاجة للمساعدات، ومن الجنون كلياً أن توضع عقبات في طريق أي آلية للمساعدة من طرف أياً من كان يسيطر على إدلب ."

كما أثار الدمار الناجم عن الزلزال في تركيا وآثاره على موارد العاملين في المجال الإنساني هناك، تساؤلاً فيما إذا كانت المنظمات غير الحكومية التركية والحكومة التركية نفسها ستحافظ على "دورها النشط" المعهود في الشمال الغربي، أو أنّها ستنهي أنشطتها تدريجياً، وفقاً لكيالي.

الدروس المستفادة؟

مع دخول الصراع في سوريا عامه الثالث عشر، تتجلى بوضوح الحاجة إلى إصلاح آلية عمل المساعدات الإنسانية، غير أنها تبدو بعيدة المنال.

"لا بدّ من أن نعيد التفكير ملياً في آلية عمليات المساعدة الإنسانية في سوريا، ولكن من أجل أن تصلح الأمم المتحدة شيئاً، لا بدّ من الضغط باستمرار من قبل المجتمع المدني والجهات المانحة"، قالت كيالي، معتبرة أن الدرس الرئيسي المستفاد هو "من أجل أن تحقق أي عملية إغاثية مغزاها الحقيقي، لابدَّ وأن ترتكز على أسس مبدئية"، مشددة على أنه "لا مساومة على المبادئ."

الاعتماد المبالغ به على الأمم المتحدة، من أبرز الأخطار الرئيسية، من وجهة نظر ليستر، مشيراً إلى أن "المجتمع الدولي صار متكاسلاً ويعتمد اعتماداً كلياً ومفرطاً على آلية الأمم المتحدة، منذ عام 2014، قبل هذا العام لم يكن هناك آلية للأمم المتحدة تشترط إذن دمشق لتقديم المساعدات العابرة للحدود إلى سوريا. كنا نقدم المساعدات العابرة للحدود [بقرار] أحادي فحسب"، كما قال، "وليس هناك ما يمنع عودتنا إلى فعل ذلك مجدداً."

كان الزلزال "اتصالاً ليصحو" صنّاع السياسات في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ويواجهوا "المشاكل المتأصلة في الإفراط بالاعتماد على آلية الأمم المتحدة"، بحسب ليستر. قد تشغل فكرة "توجيه المساعدات مباشرة إلى المنظمات غير الحكومية المحلية بدلاً من توجيهها عبر الأمم المتحدة جزءاً ذي أهمية أكبر في النقاش"، لكنه يتوقع أن "تظل [الحكومات] ملزمة بالوضع الراهن على ما هو عليه."

وشدد فيلاند على الدور الذي يمكن أن يؤديه المانحون للدفع نحو مسار التنويع "صوب المنظمات غير الحكومية، التي تؤدي المهمة بطريقة أكثر اتساقاً مع المبادئ الإنسانية، أكثر مما تستطيع الأمم المتحدة القيام به لدى عملها مع الأسد."

واعتبرت كيالي أن فشل الأمم المتحدة في الاستجابة الملائمة لضحايا الزلزال في شمال غرب سوريا يجب أن يكون نقطة تحول لإعادة صياغة قطاع المساعدات الحافل بالمشاكل، مشددة على أنه "لا مجال لدينا لسوريا أخرى، أو وضع آخر تُقيِّد فيه الحكومة -بحكم أنّها الحكومة- إمكانية الوصول للمساعدات المنقذة للحياة، عندما تقوم هي ذاتها بإيذاء شعبها"، وفق ما قالت.

المصدر: سيريا دايركت

الخطة العربية لسوريا تضع الولايات المتحدة وأوروبا في مأزق

موديرن دبلوماسي

(اللغة الإنجليزية) 24 آذار 2023

خلاصة المقال: تسلط محاولات بعض الدول العربية الحليفة للولايات المتحدة لإخراج النظام السوري من العزلة الضوء على مدى حدود التقارب بوساطة صينية بين الخصمين اللدودين في الشرق الأوسط، المملكة العربية السعودية وإيران، وفقاً لموقع "مودرين دبلوماسي."

الاستعادة المتوقعة للعلاقات الدبلوماسية بين السعودية وإيران لم تفعل شيئًا لتقليل المناورات الجيوسياسية وإعادة بناء الثقة

يُظهر الجهد الذي تقوده الإمارات العربية المتحدة، وبدعم من المملكة العربية السعودية ومصر والأردن، أن الاستعادة المتوقعة للعلاقات الدبلوماسية بين المملكة والجمهورية الإسلامية لم تفعل شيئًا لتقليل المناورات الجيوسياسية وإعادة بناء الثقة.

وفي أحسن الأحوال، ترسي الاتفاقية التي توسطت فيها الصين حواجز حماية لمنع المنافسات الإقليمية من الخروج عن نطاق السيطرة، وهو مبدأ من مبادئ السياسة الصينية تجاه الشرق الأوسط.

وبحسب ما ورد، الاتفاق السعودي الإيراني هو أيضًا تمرين على بقاء النظام.

من المحتمل أن يسمح للبلدين بمتابعة أهدافهما الاقتصادية دون قيود بسبب التوترات الإقليمية.

بالنسبة للسعودية، يعني ذلك تنويع اقتصاد المملكة وإعادة هيكلته، بينما تسعى إيران إلى تعويض تأثير العقوبات الأمريكية القاسية.

واستنتج الباحث الدكتور جيمس دورسي في مقال " مودرين دبلوماسي" أن الهدف من الاقتراح العربي بإعادة رئيس النظام السوري بشار الأسد إلى الصف العربي والدولي هو بكل وضوح مواجهة إيران في سوريا.

وقال :"إذا قبلتها سوريا والولايات المتحدة وأوروبا، فسوف تشرع في عملية سياسية يمكن أن تنتج حكومة سورية أقل تعاطفاً مع إيران."

دورسي: الهدف من الاقتراح العربي بإعادة رئيس النظام السوري بشار الأسد إلى الصف العربي والدولي هو بكل وضوح مواجهة إيران في سوريا

كما أنه سيؤسس تواجدًا عسكريًا عربيًا في سوريا يهدف إلى منع إيران من بسط نفوذها تحت ستار تأمين عودة اللاجئين.

وبالنسبة لرئيس النظام السوري، فإن الجزرة هي عشرات المليارات من الدولارات اللازمة لإعادة بناء بلده الذي مزقته الحرب وتخفيف التداعيات الإنسانية للزلازل المدمرة التي ضربت شمال سوريا الشهر الماضي.

بسبب العقوبات، لا يملك داعمو الأسد الروس والإيرانيون الموارد الاقتصادية أو السياسية اللازمة لدفع الفاتورة.

ومع ذلك، من المرجح أن تواجه الاستثمارات الخليجية المحتملة عقبات حيث تضع العقوبات الأمريكية ضد روسيا وإيران الحواجز أمام السعودية والإمارات ، ومن شأن هذه العقوبات، ايضاً، أن تحد من الدرجة التي تريد أن يُنظر إليها على أنها منتهكة للعقوبات.

وعلاوة على ذلك، فإن مواجهة النفوذ الإيراني في سوريا يجب أن تتجاوز التجارة والاستثمار في إعادة الإعمار المادي. اكتسبت إيران على مر السنين قوة ناعمة كبيرة من خلال التركيز على ترسيخ نفسها في الثقافة والتعليم السوريين، وتقديم الخدمات الاجتماعية، والتبشير الديني.

في غضون ذلك، أوضحت الصين أن مصالحها تجارية وتقتصر بشكل أكبر على جوانب إعادة الإعمار السورية التي تخدم أهدافها الجيوسياسية والجغرافية الاقتصادية.

وكان الأسد في موسكو هذا الأسبوع لمناقشة التجارة والمساعدات الإنسانية.

ويشير رفض رئيس النظام السوري لطلب روسي بأن يلتقي بنظيره التركي رجب طيب أردوغان إلى أن الأسد سيعارض بنفس القدر العناصر الرئيسية في الاقتراح العربي.

وقال الأسد إنه لن يلتقي بالسيد أردوغان إلا بعد أن تسحب تركيا قواتها من المناطق التي يسيطر عليها المتمردون في شمال سوريا.

ومع ذلك، فإن الدفع العربي يُحتمل أن يوفر للولايات المتحدة وأوروبا القدرة على تحقيق توازن معقول بين مبادئهما الأخلاقية السامية، ومبادئ حقوق الإنسان وبين المواقف الطارئة الأقل سوءًا لسياسة الواقعية.

يبدو أن شروط الاقتراح العربي للسماح لسوريا بالعودة إلى الحظيرة الدولية بعد عقد من الحرب الأهلية الوحشية التي أودت بحياة حوالي 600 ألف شخص وتشريد الملايين ، وعززت بشكل كبير من البصمة الإقليمية لإيران ، تأخذ ذلك في الاعتبار.

وفقًا لصحيفة وول ستريت جورنال ، يقدم الاقتراح شيئًا للجميع ولكنه يحتوي أيضًا على عناصر من المحتمل أن يكون من الصعب ابتلاعها لمختلف الأطراف.

يشير رفض رئيس النظام السوري لطلب روسي بأن يلتقي بنظيره التركي رجب طيب أردوغان إلى أن الأسد سيعارض بنفس القدر العناصر الرئيسية في الاقتراح العربي

وبينما يرفض الأسد مبدأ الإصلاح السياسي ووجود المزيد من القوات الأجنبية على الأراضي السورية ، فإن إضفاء الشرعية على نظام رجل متهم بارتكاب جرائم حرب ، بما في ذلك استخدام الأسلحة الكيماوية ضد المدنيين ، هو حبة يصعب ابتلاعها بالنسبة للولايات المتحدة والدول الأوروبية، حسب ما ورد في مقال "مودرن دبلوماسي."

ومع ذلك، فمن السهل المطالبة بالأخلاق العالية على ظهور الآلاف الذين يحاولون التقاط القطع في أعقاب الزلازل.

وينطبق الشيء نفسه على محنة ملايين اللاجئين الذين هربوا من الحرب والذين أصبح وجودهم في تركيا وأماكن أخرى محفوفًا بالمخاطر بشكل متزايد بسبب تصاعد المشاعر المعادية للمهاجرين ، هذا لا يعني أن الأسد يجب أن يرحل.

وبالنسبة للباحث دورسي، فإن الفشل في هزيمة النظام السوري، بعد 12 عامًا من شن الحرب بوحشية بدعم من روسيا وإيران، يشير إلى أن الوقت قد حان للتفكير خارج الصندوق.

البديل هو الحفاظ على الوضع الراهن الذي يمكن أن يدعي الأخلاق العالية ولكن لا يحمل أي احتمال للتغيير أو التخفيف من محنة الملايين من الأبرياء.

ومن المؤكد أن الأخلاق ليست من شواغل الأنظمة العربية التي تسعى إلى إخراج الأسد من العزلة. ومع ذلك، فإن مواجهة إيران وإدارة الصراعات الإقليمية لمنعها من الخروج عن نطاق السيطرة.

ومع ذلك، من المحتمل أن يفتح الاقتراح العربي طريقا للخروج من المستنقع، حيث سيعزز نفوذ الولايات المتحدة وأوروبا لضمان أن الإصلاح السياسي هو حجر الزاوية في تعامل الأسد مع عناصر المعارضة السورية.

بينما يرفض الأسد مبدأ الإصلاح السياسي ووجود المزيد من القوات الأجنبية على الأراضي السورية، فإن إضفاء الشرعية على نظام رجل متهم بارتكاب جرائم حرب، هو حبة يصعب ابتلاعها بالنسبة للولايات المتحدة والدول الأوروبية

بعبارة أخرى، بدلاً من رفض أي حل لا ينطوي على تنحية الأسد من السلطة، يمكن للولايات المتحدة وأوروبا رفع العقوبات المتوقفة على الاتفاق وتنفيذ الإصلاحات.

وبالمثل، يمكن للولايات المتحدة وأوروبا أن تجعل تخفيف العقوبات مشروطًا بعودة آمنة ومنظمة وغير مقيدة للاجئين.

ومع ذلك، ستكون هناك تساؤلات حول قدرة واستعداد القوات العربية الموالية للأنظمة الاستبدادية لحماية هذه العملية بحيادية.

من المحتمل أيضًا أن يمنحهم التواصل الأمريكي والأوروبي مع المؤيدين العرب للتعامل مع الأسد مقعدًا في قطار غادر المحطة بالفعل على الرغم من اعتراضاتهم.

علي شمكاني، مسؤول الأمن القومي الإيراني الذي تفاوض على الصفقة مع السعودية في بكين، كان في الإمارات هذا الأسبوع للقاء الرئيس محمد بن زايد. ليس هناك شك في أن سوريا كانت على أجندة الرجلين.

والتقى الأسد في نهاية هذا الأسبوع في أبو ظبي مع السيد بن زايد للمرة الثانية خلال عام وسافر إلى عمان الشهر الماضي لإجراء محادثات مع السلطان هيثم بن طارق.

وسافر وزيرا الخارجية الأردني والمصري مؤخرًا بشكل منفصل إلى دمشق للمرة الأولى منذ اندلاع الحرب الأهلية في سوريا عام 2011.

ربما تكون العقبة الأساسية أمام الطرح العربي ليست حقيقة أن على سوريا والولايات المتحدة وأوروبا ابتلاع الحبوب المرة.

ومن المرجح أن تأتي العقبة الرئيسية للخطة من المؤيدين العرب أنفسهم للخطة، ومن غير المرجح أن تتمسك الإمارات والسعودية ومصر والأردن بسلاح تقديم الخطة كحزمة واحدة.

بعد أن أخذت زمام المبادرة في التقرب من الأسد، أظهرت الإمارات منذ العام الماضي استعدادها لإقناع رئيس النظام السوري بالتراجع عن إيران مهما كانت تكلفة احتمالات الإصلاح أو التخفيف من محنة ضحاياه.

وقد عارضت العديد من الدول العربية المصالحة السعودية مع النظام في البداية ، لكن المملكة تبنت، ايضاً، فكرة إعادة تأهيل الأسد.

وفي أوائل شهر آذار (مارس)، أشار وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان آل سعود إلى "أن هناك توافقًا في الآراء في العالم العربي، على أن الوضع الراهن لا يمكن الدفاع عنه، وهذا يعني أنه يتعين علينا إيجاد طريقة لتجاوز هذا الوضع الراهن."

لكن السيد آل سعود أصر على أنه "من السابق لأوانه" مناقشة عودة سوريا إلى جامعة الدول العربية التي تضم 22 دولة عربية في الشرق الأوسط. علقت الرابطة عضوية سوريا في عام 2011 بسبب ملاحقة الأسد للحرب الأهلية.

ومع ذلك، فإن هذا يضع الكرة في الملاعب الأمريكية والأوروبية.

يتعلق جزء كبير من الطرح العربي بإغراء الولايات المتحدة وأوروبا ليكونا أكثر استيعابًا وأكثر ميلًا إلى رفع العقوبات المشروط.

المشكلة هي أن الأسد سينظر إلى الأمر وكأنه خدعة من الدول العربية وهو يعلم أن إيران هي ورقته الرابحة.

المصدر: موديرن دبلوماسي نقلاً عن القدس العربي

خطة عربية لإبعاد سوريا عن إيران وما تفرضه على الولايات المتحدة وأوروبا

ريسبونسبل ستيتكر افت

جيمس دورسي

(اللغة الإنجليزية) 21 آذار 2023

خلاصة المقال: يرى جيمس دورسي في مقال نشره "ريسبونسبل ستيتكرافت" أن هناك خطة صُممت لدق إسفين بين سوريا وإيران، بقيادة الإمارات، وبدعم من السعودية ومصر والأردن.

ويضيف دورسي في مقاله الذي ترجمه "الخليج الجديد" أن هذه الخطة توضح أن التقارب السعودي الإيراني لم يفعل شيئًا في إعادة بناء الثقة الجيوسياسية. وأنه في أحسن الأحوال تنشئ الاتفاقية الصينية حالة من منع المنافسات الإقليمية من الخروج عن السيطرة، وهو مبدأ السياسة الصينية نحو الشرق الأوسط. وكذلك الحال تعد الاتفاقية السعودية الإيرانية هي أيضا مناورة لبقاء النظام حيث إنه من المحتمل أن يسمح الاتفاق للبلدين بمتابعة أهدافهما الاقتصادية دون التقيد بالتوترات الإقليمية. وبالنسبة للسعودية، يعني ذلك التنويع وإعادة

هيكلة اقتصاد المملكة، بينما تسعى إيران إلى تعويض تأثير العقوبات الأمريكية القاسية. كما أن هدف مواجهة إيران في سوريا مقدمًا يقع في صلب الاقتراح العربي لإعادة الرئيس السوري بشار الأسد إلى الحضن العربي والدولي.

ويعتقد الكاتب أنه إذا قبلت سوريا والولايات المتحدة وأوروبا، فإن عملية سياسية ستبدأ ويمكن أن تنتج حكومة سورية أقل تعاطفا إلى إيران. ويتوقع أن ذلك سيؤسس لوجود عسكري عربي في سوريا مصمم لمنع إيران من تمديد نفوذها تحت ستار تأمين عودة اللاجئين.

بالنسبة للأسد، فإن الجزرة هي عشرات المليارات من الدولارات اللازمة لإعادة بناء بلده وتخفيف تداعيات الزلزال المدمر في الشهر الماضي في شمال سوريا، حيث إن المؤيدين الروس والإيرانيين للأسد لا يملكون الفاتورة الاقتصادية أو السياسية.

ومن زاوية أخرى أوضحت الصين أن مصالحها تجارية وتقتصر بشكل أكبر على جوانب إعادة الإعمار السورية التي تخدم أهدافها الجيوسياسية والاقتصادية. وقد كان الأسد في موسكو هذا الأسبوع لمناقشة المساعدات التجارية والإنسانية.

ويحلل دورسي أن رفض الرئيس السوري لطلب روسي أن يلتقي بنظيره التركي، رجب طيب أردوغان، إلى أنه سيعارض بنفس القدر العناصر الرئيسية للاقتراح العربي حيث قال الرئيس السوري إنه سيلتقي فقط بأردوغان بمجرد أن تسحب تركيا قواتها من المناطق التي يسيطر عليها المتمردون في شمال سوريا.

ومع ذلك، فإن الدفعة العربية يحتمل أن توفر للولايات المتحدة وأوروبا القدرة على تحقيق توازن معقول بين السياسة الأخلاقية والواقعية. إن شروط الاقتراح العربي للسماح لسوريا بالعودة إلى الحاضنة الدولية بعد عقد من الحرب الأهلية الوحشية التي أسفرت عن مقتل حوالي 600 ألف شخص، ونزوح الملايين، تأخذ بالاعتبار إضعاف وجود إيران في سوريا.

ومع ذلك في حين أن الأسد يرفض مبدأ الإصلاح السياسي ووجود المزيد من القوات الأجنبية على الأراضي السورية، فإن إضفاء الشرعية على نظام متهم بجرائم حرب، بما في ذلك استخدام الأسلحة الكيميائية ضد المدنيين، هو أمر يصعب تقبله من الولايات المتحدة و أوروبا. ومع ذلك من السهل تقديم المساعدة لبلد خرج لتوه من تداعيات زلزال مدمر.

ويشير الكاتب إلى أن الشيء نفسه ينطبق على محنة ملايين اللاجئين من الحرب الذين يكون وجودهم في تركيا وأماكن أخرى محفوفا بالمخاطر بشكل متزايد بسبب تصاعد المشاعر المناهضة للمهاجرين.

ومع ذلك، فإن الفشل في هزيمة النظام السوري، بعد 12 عامًا شن فيه حربا وحشية مع دعم روسيا وإيران، يشير إلى أن الوقت قد حان للتفكير خارج الصندوق. والبديل هو الحفاظ على الوضع الراهن.

ويقر الكاتب أنه من المؤكد أن الأخلاق ليست مصدر قلق للأنظمة العربية التي تسعى إلى إخراج الأسد من العزلة. ومع ذلك، فإن مواجهة إيران وإدارة النزاعات الإقليمية مهم لمنعها من الخروج عن السيطرة.

ويتوقع أنه من المحتمل أن يفتح الاقتراح العربي طريقة للخروج من المستنقع. ومن شأن ذلك أن يعزز نفوذ الولايات المتحدة وأوروبا لضمان أن الإصلاح السياسي هو حجر الزاوية في مشاركة الأسد مع عناصر المعارضة السورية.

وبعبارة أخرى، بدلاً من رفض أي حل لا يتضمن إزالة الأسد من السلطة، يمكن للولايات المتحدة وأوروبا رفع العقوبات التي تتناسب مع اتفاق وتنفيذ الإصلاحات. وبالمثل، يمكن للولايات المتحدة وأوروبا أن تجعل تخفيف العقوبات مشروطًا بعودة آمنة ومنظمة وغير مقيدة للاجئين.

ومع ذلك، ستكون هناك تساؤلات حول قدرة واستعداد القوات العربية الموالية للأنظمة الاستبدادية لحماية هذه العملية بحيادية.

ويشير المقال إلى أن إيران والإمارات من المرجح أن تكونا قد ناقشتا موضوع سوريا حيث التقى الأسد في نهاية هذا الأسبوع في أبوظبي مع الشيخ محمد بن زايد للمرة الثانية خلال عام وبعد سفره إلى عمان لإجراء محادثات مع السلطان هيثم بن طارق الشهر الماضي وذلك بعد زيارة لمسؤولين إيرانيين للإمارات.

كما سافر وزيرا الخارجية الأردني والمصري مؤخرًا بشكل منفصل إلى دمشق للمرة الأولى منذ اندلاع الحرب الأهلية في سوريا عام 2011.

ويقول دورسي إنه ربما تكون العقبة الأساسية أمام الطرح العربي ليست حقيقة أن على سوريا والولايات المتحدة وأوروبا ابتلاع الأمور غير المقبولة. بل من المرجح أن تكون العقبة الرئيسية هي المؤيدون العرب للخطة.

فعلى سبيل المثال بعد أن أخذت الإمارات زمام المبادرة في التقرب من الأسد، أظهرت منذ العام الماضي أنها مستعدة لإقناع الزعيم السوري بالابتعاد عن إيران مهما كانت تكلفة احتمالات الإصلاح.

وقد عارضت السعودية وقطر والعديد من الدول العربية الأخرى، المصالحة في البداية لكنها تبنت منذ ذلك الحين فكرة إعادة تأهيل الأسد. وهذا التطور يضع الكرة في الملاعب الأمريكية والأوروبية.

يتعلق جزء كبير من الطرح العربي بإغراء الولايات المتحدة وأوروبا ليكونا أكثر استيعابًا وأكثر ميلًا إلى رفع العقوبات المشروط. ووفقا للكاتب فإن المشكلة هي أن الأسد يدرك خدعة الدول العربية وهو يعلم أن إيران هي ورقته الرابحة. (ترجمة: الخليج الجديد)

المصدر: ريسبونسبل ستيتكر افت

وساطة روسية في التقارب بين النظام السوري والسعودية

وول ستريت جورنال

(اللغة الإنجليزية) 24 آذار 2023

خلاصة المقال: أشارت صحيفة وول ستريت جورنال الأميركية، أمس الخميس، نقلاً عن مصادر حكومية، إلى أنّ النظام السوري والسعودية يقتربان من توقيع اتفاق بعد مفاوضات توسطت فيها روسيا.

وقالت المصادر الحكومية في سورية والسعودية، إنّ الأسابيع الماضية شهدت عدة جولات من المفاوضات في موسكو والرياض، تهدف إلى تقريب العلاقات بين النظام السوري والسعودية، بعدما انقطعت على أثر اندلاع الثورة السورية عام 2011.

وأكدت السعودية، أمس الخميس، إعادة تبادل فتح السفارات مع النظام السوري، فيما أكد مسؤول بالخارجية السعودية في وقت لاحق إجراء مباحثات بين الطرفين لاستئناف الخدمات القنصلية بينهما.

وقال مسؤولون من السعودية وحكومة النظام السوري ودول عربية أخرى، إنّ الحكومة الروسية توسطت في اتفاق مبدئي عندما زار رئيس النظام السوري بشار الأسد موسكو، الأسبوع الماضي، ثم قام مسؤولون في النظام السوري بزيارة السعودية خلال الأسابيع الأخيرة.

وبحسب الصحيفة، فإنه إذا تم التوصل إلى اتفاق رسمي، فإنّ التصويت على إعادة دمج النظام السوري في المنطقة وإعادة إعمار سورية، سيكون على جدول أعمال القمة العربية المقبلة المتوقعة في مايو/ أيار المقبل في السعودية، وفقاً لمسؤولين من دول عربية مختلفة.

السعودية/إيران/وانغ يي/علي شمخاني/مساعد بن محمد العبيان (رويترز)

منذ بدء الحرب الروسية على أوكرانيا، في فبراير/ شباط الماضي، تجنّب ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان الانجرار إلى أي طرف، وحاول أن يستخدم الحرب كفرصة لصياغة سياسة خارجية مستقلة تعزز مكانة بلاده كأكبر مصدر للنفط في العالم.

وتأتي المحادثات بشأن سورية بعدما أعطى بن سلمان الضوء الأخضر لاتفاق سابق مع إيران، في صفقة توسطت فيها الصين.

ومن شأن هذه الوساطة الروسية أن تعزز الوجود الروسي في الشرق الأوسط، وهو ما سيكون بمثابة تذكير للولايات المتحدة بأنّ نفوذها هناك بدأ يتضاءل، بحسب الصحيفة.

واكتسبت الاتصالات بين الرياض ودمشق زخماً بعد اتفاق تاريخي لإعادة العلاقات بين السعودية وإيران، الحليف الرئيسي لرئيس النظام السوري بشار الأسد، بحسب "رويترز."

وعارضت الولايات المتحدة، حليف المملكة العربية السعودية، تحركات دول المنطقة لتطبيع العلاقات مع الأسد، مشيرة إلى وحشية حكومته والحاجة إلى رؤية تقدم نحو حلّ سياسي.

المصدر: وول ستريت جورنال نقلاً عن العربي الجديد

الهجمات على القوات الأميركية بسوريا تعكس سياسة واشنطن المضطربة بالشرق الأوسط

ناشونال إنترست

آدم لامون

(اللغة الإنجليزية) 24 آذار 2023

خلاصة المقال: وصف كاتب أميركي الهجمات على القوات الأميركية في سوريا بأنها تجسد سياسة واشنطن المضطربة في الشرق الأوسط، ودعاها إلى إعادة تقييم هذه السياسة لتحقيق مصالحها القومية الأكثر حيوية.

وتحدث الكاتب آدم لامون، وهو خبير بشؤون الشرق الأوسط، في مقال بموقع ناشونال إنترست الأميركي (National Interest) عن الوجود الأميركي بشمال شرق سوريا، قائلا إن الهجمات الإيرانية الأخيرة على هذا الوجود هي تذكير أخير بأن الولايات المتحدة لا تزال في حالة حرب في سوريا وأن الجنود الأميركيين هناك في خطر.

غموض الأهداف

وأضاف أن الأهداف الغامضة للولايات المتحدة هناك لا تشي بأنها أقرب إلى مغادرة سوريا مما كانت عليه عندما وضعت جنودها على الأرض لأول مرة، مشيرا إلى أن الهدف المعلن رسميا لدخول أميركا هناك، وهو مكافحة تنظيم الدولة، إنما كان لحجب الجهود الأميركية لمواجهة روسيا وإيران في سوريا.

وأوضح أن الأميركيين في سوريا يواجهون مخاطر حقيقية من قبل المليشيات الإيرانية والقوات الحكومية وقوات فاغنر الروسية، وأن إدارة الرئيس جو بايدن تعهدت بمواصلة الدفاع عن 900 جندي أميركي في سوريا طالما بقوا في البلاد.

وقال لامون إنه رغم تحرك بايدن لإنهاء أو تقليص "الحروب التي لا نهاية لها" للولايات المتحدة في أفغانستان والعراق، فإن هذه السياسة لم تمتد إلى سوريا. وبدلا من ذلك، تعلن واشنطن أنها ملتزمة ظاهريا بمحاربة تنظيم الدولة والضغط على نظام الأسد.

لم تعد أميركا هي الخيار الوحيد

ومع ذلك تدرك واشنطن، حسب لامون، أن دمشق لم تعد معزولة كما كانت في السابق، وقد تقاربت مع العديد من دول المنطقة مؤخرا، كما أن الاتفاق الذي توسطت فيه الصين والذي أحدث انفراجا في العلاقات بين السعودية وإيران، من المتوقع أن يؤدي إلى مزيد من التحول في الجغرافيا السياسية في الشرق الأوسط، وسيؤثر بشكل أكبر على النخب الإقليمية الذين أدركوا أن لديهم خيارات خارج أميركا للنهوض بأهدافهم السياسية والأمنية.

وقال الكاتب إن الصين وروسيا هما اللتان تساعدان الآن على استقرار الشرق الأوسط، وحتى دعم المصالح الأميركية. فالصين تصوّر نفسها على أنها صديقة للجميع ولا تعادي أحدا، مما يسمح لها بوضع نفسها كوسيط نزيه يمكنه معالجة مشاكل المنطقة بطرق لا تستطيع واشنطن القيام بها. ويُنظر إلى روسيا أيضا على أنها شريك يمكن الاعتماد عليه -شريك وقف إلى جانب حليفه السوري في السراء والضراء- ومحاور أثبت حساسيته لاحتياجات عواصم مختلفة مثل دمشق وتل أبيب والرياض وطهران.

الشرق الأوسط يسع الجميع

وفي المقابل، -يقول الكاتب- فإن سجل أميركا أكثر اضطرابا، فهي التي غزت العراق قبل 20 عاما، وأطلقت العنان للفوضى والعنف في جميع أنحاء المنطقة، وهي التي فجرت من جانب واحد الاتفاقية النووية الدولية مع إيران بعد أن جرّت إدارة الرئيس الأميركي الأسبق باراك أوباما حلفاءها الإقليميين بكل ما أوتيت من قوة لدعم الاتفاق، وهي التي رفضت لاحقا الدفاع عن السعودية وشركائها العرب، مما دفع الرياض إلى المصالحة لاحقا مع طهران، ناهيك عن حقيقة أن واشنطن قد تأرجحت بين الانسحاب من المنطقة والانحياز إليها طوال 3 إدارات رئاسية.

وختم لامون مقاله بالقول إن الشرق الأوسط كبير بما يكفي للولايات المتحدة وروسيا والصين، خاصة أن بكين لديها مصلحة كبيرة في الاستقرار الإقليمي حتى تتمكن من الاستمرار في استيراد موارد الطاقة في المنطقة.

ودعا واشنطن إلى عدم تفسير كل الإجراءات الروسية والصينية بأنها تأتي على حسابها، منبها إياها أن دورها في المنطقة لن يتلاشى، لكنه يتغير. لذلك، يتعين عليها، وفقا للكاتب، إدراك أنه لا ينبغي لها أن تحاول القيام بكل شيء في الشرق الأوسط بمفردها ولن تستطيع ذلك.

المصدر: ناشونال انترست

الدولة العميقة لإيران في سوريا

وول ستريت جورنال

جوناثان سباير

(اللغة الإنجليزية) 27 آذار 2023

خلاصة المقال: نشرت صحيفة "وول ستريت جورنال" الأمريكية تقريرا للكاتب "جوناثان سباير" يتحدث عن الدولة العميقة الإيرانية التي تتحكم بالنظام في سوريا، حيث يبدو أنها تتسارع ببطء، في الوقت الذي يحاول الأسد إظهار نفسه أنه الرئيس الحقيقي للبلاد، إلا أن العكس هو الصحيح.

وقال سباير في تقريره أن إطلاق النار الاسبوع الماضي بين الميليشيات الإيرانية والقوات الأمريكية الموجودة في سوريا قد ألقى الضوء على عملية يكتنفها الغموض عادة، حيث باتت بمثابة تذكير بأنه بعيدًا عن اهتمام العالم، يستمر التعزيز البطيء للقوة الإيرانية في سوريا.

وسباير هو مدير الأبحاث في منتدى الشرق الأوسط ومدير مركز الشرق الأوسط للإبلاغ والتحليل. ومؤلف كتاب «أيام الخريف: "رحلة مراسل حربي في سوريا والعراق."

وأشار سباير في تقريره أن غارات ال23 مارس بطائرة إيرانية بدون طيار، التي تبنتها ميليشيا مرتبطة بطهران يدعى "لواء الغالبون"، على حقل العمر النفطي (الذي توجد به منشأة أمريكية)، لم يكن هجومًا عشوائيًا، فقد كانت هذه أحدث خطوة في عملية تصعيد أصبحت أكثر وضوحًا في الأسابيع الأخيرة.

شدد سابير على أن سوريا باتت تحظى باهتمام العالم هذه الأيام، فإنها عادة ما تكون في تقارير تفصل العودة البطيئة لنظام الأسد إلى الشرعية الدولية، حيث أعادت مصر وتونس والإمارات العربية المتحدة العلاقات، ويبدو أن المملكة العربية السعودية مستعدة لفعل الشيء نفسه. ومع ذلك، فإن محاولات نظام الأسد لإبراز صورة الحياة الطبيعية بعد الحرب يكذبها الوضع على الأرض.

ونوه التقرير أنه بعد 11 عامًا من الحرب، يسيطر بشار الأسد على حوالي 60٪ فقط من البلاد، بينما تسيطر قوات سوريا الديمقراطية "قسد" التي يهيمن عليها الأكراد على المنطقة الواقعة شرق نهر الفرات، والتي تشكل حوالي 30٪ من سوريا، بينما يسيطر الأتراك وحلفائهم من الجيش الوطني السوري والقوات الجهادية السنية الأخرى، على 10٪ المتبقية من الأراضي، في أقصى شمال غرب سوريا.

ووقعت الاشتباكات الأسبوع الماضي بين القوات الأمريكية والايرانية على طول خط الصدع المتوتر بين قوات سوريا الديمقراطية وقوات النظام التي تمتد إلى حد كبير على طول مسار النهر.

وذكر سباير أنه حتى عندما يطير الأسد إلى العواصم العربية ويقدم نفسه على أنه حاكم البلاد، في حين يخترق هيكل إيراني قوي نظام الأسد ويعمل خارج سلطته.

وعبر سباير أن هذا الهيكل الإيراني يحتفظ بقواعده وأسلحته ومناطق سيطرته التي لا تستطيع قوات الأسد الدخول إليها دون موافقته، من بينها المعبر الحدودي بين القائم بالعراق والبوكمال بسوريا، كما تعد قاعدة الإمام علي القريبة من المعبر أكبر المرافق العديدة الخاضعة لايران، حتى أن الطرق من البوكمال إلى الميادين ثم غربًا نحو الحدود مع إسرائيل ولبنان، يسيطر عليه هذا الهيكل الإيراني أيضا.

وأشار أن هيكل القوة الايراني المستقل هذا هو الذي هاجم المنشأة الأمريكية في حقل العمر النفطي الأسبوع الماضي.

وأكد أن إسرائيل تسعى لتعطيل هذا الهيكل، حيث أخبره مستشار الأمن القومي الإسرائيلي السابق، يعقوب عميدرور، أن إسرائيل دمرت ما يصل إلى 80٪ من قدرة إيران العسكرية والأسلحة في سوريا، لكن على الرغم من نجاحات إسرائيل، يستمر المشروع الإيراني في ترسيخ نفسه.

وتعتمد الطريقة الايرانية حسب سباير، وهي المتبعة في العراق ولبنان على إدخال نوع من الدولة العميقة، التي تسيطر عليها طهران، داخل الهياكل الرسمية للدولة المستهدفة، فيصبح من الصعب تحديد السيطرة الايرانية من السيطرة الرسمية للدولة.

وذكر سباير أنه يمكن العثور على مثال على مدى انتشار هذه العملية في هويات بعض الرجال الذين قتلوا في الضربة الأمريكية الانتقامية، حيث أشار لدراسة قام بها الباحث العراقي البريطاني أيمن جواد التميمي، أن السير الذاتية لاثنين من الرجال الذين قتلوا في الضربة الأمريكية وهم "رضوان عاصي وإياد خساكي"كانا قد انضما إلى الميليشيات المرتبطة بإيران كجزء من خدمة الاحتياط العسكري الإلزامية كما يقتضي القانون السوري.

وتساءل سباير هل كان هؤلاء الرجال يخدمون النظام السوري أم المشروع الإيراني في سوريا وقت وفاتهم؟، ومن هنا يكشف استحالة معرفة جواب هذا السؤال الطبيعة الأساسية لمشروع إيران، وهو إنشاء هيكل يعمل في عمق الدولة السورية ولكن دائمًا تحت سيطرة إيران.

وشدد سباير في تقريره، أن الضربة الأمريكية كشفت وكسرت في لحظة غطاء المشروع الايراني، واشار أن إيران تفضل في الغالب العمل في صمت، إذ أنها طريقتها لتفريغ الدول العربية وإدخال دولة عميقة تسيطر عليها، وهي أداتها المركزية في محاولة طهران للهيمنة الإقليمية.

وأنهى سباير مقالته في الصحيفة الأمريكية المرموقة، أن القرار غير المعتاد بضرب الوجود الأمريكي في حقل العمر النفطي يبدو أنه يعكس الثقة المتزايدة لإيران، وربما اختتمت أمريكا ضربتها الانتقامية هذه الجولة، لكن الجولة التالية قد تكون قريبة. (ترجمة: شام)

المصدر: ووول ستريت جورنال

إيران تريد انفراجا في العلاقات مع جيرانها ولكن ليس مع أمريكا

إيكونوميست

(اللغة الإنجليزية) 23 آذار 2023

نص المادة:

أن إيران تسعى على ما يبدو لإصلاح علاقاتها مع الجوار ولكنها لا تريد أن تتصالح مع الولايات المتحدة. و أن المعارضين لنظام الملالي في طهران الذين يرونه مصدر كل الشرور والانقسامات كانت لديهم الكثير من الأدلة في الأشهر الأخيرة لدعم موقفهم.

فقد زودت إيران روسيا بمئات المسيرات الانتحارية لقصف أهداف مدنية في أوكرانيا، ويعتقد أنها تبني مصنعا في روسيا لتقديم المزيد. وفي بداية آذار/ مارس، كشفت الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن أنها عثرت على آثار يورانيوم في منشأة إيرانية كان نقيا جدا ويكاد يكون مخصبا بما يكفي لتحويله إلى قنبلة نووية. وفي تطور آخر دخل قمع الحكومة العنيف للاحتجاجات العامة الواسعة النطاق الآن في شهره السادس. ونظمت طهران هذا الأسبوع مناورات بحرية مع الصين وروسيا قبالة ساحلها الجنوبي.

وبعيدا عن هذا، شهدت الأسابيع الأخيرة خفضا للتوترات لم يحصل منذ سنوات بين إيران وخصومها الجيوسياسيين في الشرق الأوسط.

ففي 10 آذار/ مارس وقعت الحكومة اتفاقا بوساطة الصين لإعادة العلاقات الدبلوماسية مع السعودية بعد مرور سبع سنوات. ووجهت الحكومة السعودية دعوة إلى إبراهيم رئيسي، الرئيس الإيراني، لزيارة المملكة. وفي نفس السياق تعمل سوريا، أقرب حليف لإيران في المنطقة، على إصلاح العلاقات مع جيرانها.

وتم التساؤل عن هذا المزيج من التقارب والعداء، فهل تفتح إيران صفحة جديدة؟ وما الذي يفسر عدم الاتساق الواضح؟ وكيف سيؤثر سلوك إيران المربك على المنطقة والعالم؟

فقبل أكثر من عامين بقليل، عندما أصبح جو بايدن رئيسا لأمريكا، كانت لديه آمال كبيرة في تخفيف حدة الخلاف الأمريكي الطويل مع إيران. حسب بايدن فإن إيران باقتصادها المترنح، سترحب بأي فرصة للتخلص من بعض العقوبات من خلال إحياء الاتفاق النووي الموقع عام 2015.

ولم تتحقق آمال بايدن، جولة بعد جولة من المحادثات المضنية في فيينا لم تسفر عن اختراقات. يبدو أن آية الله علي خامنئي، المرشد الأعلى لإيران، فقد صبره. في غضون ذلك، يشير اكتشاف الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى أن إيران تسرع من عملها النووي.

إلا أن الانفراج بين إيران والسعودية يشي بأنها منفتحة على الأقل لبعض المبادرات من خصومها. كانت علاقاتها مع المملكة في السنوات الأخيرة أسوأ منها مع الولايات المتحدة. انحازت إيران والسعودية إلى طرفين متعارضين في الحروب الأهلية الطويلة في اليمن وسوريا، من بين نزاعات أخرى. وتسببت إيران في سلسلة من الانتكاسات للسعوديين عبر الحوثيين في اليمن.

الآن، فجأة، بالإضافة إلى إعادة العلاقات الدبلوماسية مع السعودية، وافقت إيران على تقليص شحنات الأسلحة إلى الحوثيين، وفقا لمسؤولين في كل من أمريكا والسعودية. على الجانب السعودي، علق وزير المالية محمد الجدعان على احتمالية نمو الاستثمار السعودي في إيران "بسرعة كبيرة" إذا استمر الاتفاق.

قد يكون هذا مجرد كلام ولكن يبدو أن إصلاح العلاقات له منطق اقتصادي من كلا الجانبين. تحتاج السعودية إلى الاستقرار لجذب الاستثمار الذي تعتمد عليه للمساعدة في تنويع الاقتصاد بعيدا عن النفط والبتروكيماويات. وفي نفس الوقت يعاني الاقتصاد الإيراني من ترنح دائم. ففي شباط/ فبراير، انخفضت قيمة الريال الإيراني إلى أدنى مستوى له على الإطلاق عند حوالي 580000 للدولار، تاركا إياه أضعف بنسبة 55% عن العام السابق. وكان الوضع الاقتصادي هو سبب التظاهرات التي اندلعت في أيلول/ سبتمبر بعد وفاة الشابة الإيرانية مهسا أميني في مركز "شرطة الأخلاق" بطهران، وعلى الرغم من انحسار الحشود لا تزال الاضطرابات تتصاعد في أماكن مثل المنطقة الكردية في الشمال الغربي.

بعد توقيع الصفقة مع السعودية، ارتفعت قيمة الريال بنحو 14% مقابل الدولار.ولكن المنطق نفسه لا ينطبق على ما يبدو على خطة العمل الشاملة المشتركة، وهي الاتفاقية النووية التي تريد أمريكا إحياءها. ومنعت إيران من الاحتفاظ بأكثر من 202 كغم من اليورانيوم بنسبة نقاء تصل إلى 3.67 % كحد أقصى.

في المقابل، خفف الغرب والأمم المتحدة العقوبات على الاقتصاد الإيراني. وعاد عرض مماثل إلى الطاولة منذ أن ترك ترامب منصبه.

و أن الانفراج مع السعودية يظل يحمل تنازلات هامشية لمزايا هامشية، مقارنة مع إلغاء البرنامج النووي في صفقة مع الأمريكيين المكروهين، الأمر الذي سينظر إليه كاستسلام كبير للغاية، وهو ما لا يقبله قادة إيران.

و أن الصقور سيطروا على جميع مفاصل الحكومة الإيرانية منذ انتخاب رئيسي عام 2021. كان خامنئي، الحكم النهائي، مترددا دائما في التفاوض مع الغرب. إن إلغاء ترامب الاتفاقية النووية جعله يشعر بأن لديه مبرره. وإضافة إلى ذلك، يعتقد قادة إيران أنهم بنوا "اقتصادا مقاوما" قادرا على تحمل العقوبات الطويلة بغض النظر عن سعر الريال والتضخم المرتفع، كما ويعتقد النظام أن الصين وروسيا ستعملان على بقائه، فقد وقع "شراكة استراتيجية" مدتها 25 عاما مع الصين في عام 2021 وعزز العلاقات مع روسيا خلال الحرب في أوكرانيا.

إلا أن العلاقات مع الصين غير متوازنة، حيث ترسل إيران الكثير من النفط بأسعار منخفضة إلى الشرق، لكن الصين لا ترسل الكثير في الاتجاه الآخر. ففي العام الماضي، ضخت الشركات الصينية 185 مليون دولار فقط خلافا لتوقعات الإيرانيين بشأن الشراكة.

وبالمقارنة، تفوقت روسيا على الصين كأكبر مستثمر في إيران. يعمل البلدان أيضا معا لتجاوز العقوبات الغربية، باستخدام عملاتهما الخاصة في بعض الصفقات التجارية الثنائية وربط أنظمتهما المصرفية. نمت التجارة إلى ما لا يقل عن ملياري دولار سنويا، بزيادة حوالي 1.5 مليار دولار قبل الحرب في أوكرانيا. ومع ذلك، لا تزال هناك حدود لمقدار ما يمكن أن تقدمه دولتان تعوقهما العقوبات لبعضهما البعض.

ومهما كانت التكلفة الاقتصادية، فإن الوقت الذي تحتاجه إيران "للاختراق"، أي الوقت الذي تحتاجه لتتمكن من صنع قنبلة من اليورانيوم يتناقص باستمرار. لقد جمعت بالفعل 70 كغم على الأقل مخصبا حتى 60% من النقاوة. ويعتقد كولين كال، المسؤول الأمريكي، أن إيران يمكن أن تنتج ما يكفي من المواد الانشطارية لصنع سلاح في غضون 12 يوما.

من غير المحتمل أن تفعل ذلك، في الوقت الحالي. على الرغم من أنها تتقن التخصيب، إلا أنها تفتقر إلى الخبرة اللازمة لتحويل اليورانيوم المخصب إلى رأس حربي وتركيبه على صاروخ.

- هذا يترك العالم مع سلسلة من الخيارات السيئة:

الأول هو الدبلوماسية. لكن لو أرادت إيران العودة إلى الاتفاقية النووية، لعادت. وقد يكون البديل هو اتفاق أقل، يطلق عليه أحيانا اسم "اتفاقية نووية ناقصة"، ولن تقبل فيه إيران قيودا أوسع على برنامجها النووي ولكنها توافق على عدم تكرير اليورانيوم إلى مستوى صنع الأسلحة، والسماح بمراقبة صارمة من وكالة الطاقة الدولية، مقابل تخفيف محدود من العقوبات. هذه الفكرة جذابة لبعض صانعي السياسة الأوروبيين. لكنه لن يحظى بشعبية في إسرائيل والسعودية، لأنه يترك إيران على وشك الاختراق.

الخيار الثاني هو توجيه ضربة عسكرية لمنشآت إيران النووية. بنيامين نتنياهو، رئيس الوزراء الإسرائيلي، هدد بهذا منذ أكثر من عقد. كما أوضح بايدن أن أمريكا يمكن أن تهاجم إذا شعرت أن إيران كانت قريبة جدا من القنبلة.

هذا من شأنه أن يعيق عمل إيران النووي بلا شك – على الرغم من أن مقدار ذلك يعتمد على من يقوم بذلك. يعتقد العديد من المحللين أن الضرر الناجم عن ضربة إسرائيلية يمكن إصلاحه في غضون أشهر.

ثم هناك مسألة الانتقام، من المحتمل أن تهاجم إيران إسرائيل، عبر وكلائها في لبنان وسوريا، أو تهاجم دول الخليج. لذلك سعى بعض المسؤولين الإقليميين لثني الإسرائيليين عن تنفيذ هجوم.

هذا يترك العالم أمام خيار ثالث: وهو الحفاظ على الوضع الراهن، فعلى الرغم من كل ما حققته من تقدم، لا تزال إيران على ما يبدو بعيدة عاما أو عامين عن امتلاك القدرة على صنع سلاح نووي ووسيلة لاستخدامه.

وإن السعوديين لم يشعروا بالأمان في علاقتهم مع أمريكا لمدة عقد على الأقل. أي منذ باراك أوباما وتوقيعه الاتفاقية النووية إلى ترامب الذي وثق العلاقة معهم لكنه تردد بالدفاع عنهم إلى بايدن الذي أراد معاقبتهم. ومن هنا بحث السعوديون عن طرق لتهدئة إيران بدلا من استفزازها. وسيسعون أيضا إلى جذب الصين للعب دور دبلوماسي أكبر. إذا استمرت إيران في المضي قدما في برنامجها النووي، يأمل السعوديون في إمكانية إقناع الصين باستخدام نفوذها الاقتصادي للمساعدة في كبح جماح النظام.

ومع ذلك، إذا فشلت هذه المناورة، أو إذا كانت الصين غير راغبة في المحاولة، لا يعتقد صانعو السياسة السعوديون أن الصين ستكون بديلا لأمريكا ولذلك فإن السعوديين ليسوا متحمسين للانفصال عنها. وفي 14 آذار/ مارس، أعلنت السعودية عن صفقة بقيمة 37 مليار دولار مع شركة بوينج الأمريكية لتصنيع الطائرات، لشراء ما يصل إلى 72 من طائراتها 787 دريملاينر لشركة طيران جديدة يتم إنشاؤها من قبل صندوق الثروة السيادي السعودي الرئيسي.

يقول المسؤولون إن الصفقة ليست تجارية بحتة: فمن خلال إعطاء دفعة للصناعة الأمريكية، فإنهم يأملون في تعزيز مكانة المملكة في واشنطن أيضا. كما ستترك السعودية الباب مفتوحا أمام تطبيع نهائي للعلاقات مع إسرائيل. من الصعب تخيل ذلك على المدى القصير. ويقول دبلوماسيون إسرائيليون وسعوديون إن ظروف التطبيع ليست مواتية، لكن الصفقة مع إيران لا تعني أن السعوديين تخلوا عن علاقتهم الأمنية الناشئة مع إسرائيل، أكثر مما تخلوا عن أمريكا باعتبارها القوة الخارجية الأكثر نفوذا في المنطقة.

(ترجمة موقع القدس العربي)

المصدر: إيكونوميست

الائتلاف الوطني لقوى الثورة و المعارضة السورية
National Coalition of Syrian Revolution and Opposition Forces